

الوكالة المساعدة للشئون التنموية
الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة المشاريع والخدمات
إدارة تنسيق ومتابعة الخدمات

وزارة الداخلية
إمارة منطقة القصيم

رقم الصادر: ٣١٤٣
تاريخ الصادر: ٢٥/١٠/١٤٤١
المشروع: ٢



رقم سجل الإمارة ٧٠٠٨٧٥١٥٨



م : بشأن تقديم خدمات الكهرباء والمياه إلى
المستفيدين دون اشتراط أي شهادة

((تعميم لجميع المحافظات والمراكز المرتبطة والجهات الحكومية والغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة))

معالي /
سعادة /
المكرم /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

ُشير إلى تعميم صاحب السمو الملكي وزير الداخلية البرقي رقم ١٩١٠٣٤ في ١٤٤١/٩/٢٣ المبني على قرار مجلس الوزراء ٥٧٣ في ١٤٤١/٩/٥ هـ (المرفق نسخة منه) المشار فيه لبرقية معالي رئيس الديوان الملكي رقم ٥١٣٧٠ في ١٤٤١/٩/٨ القاضي بما يلي: ١- تقديم خدمات الكهرباء والمياه إلى المستفيدين - بحسب الإجراءات النظامية - دون اشتراط أي شهادة ، على أن يتحقق قبل تقديم خدمات الكهرباء من الالتزام بمتطلبات العزل الحراري إلى حين تطبيق كود البناء السعودي على جميع فئات المبني ، وفقاً لنظام تطبيق كود البناء السعودي ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٤٣/٤) وتاريخ ١٤٣٨/٤/٢٦ هـ.

٢- إذا خالف المالك أنظمة البناء فتطبق عليه وزارة الشؤون البلدية والقروية ماورد في لائحة الغرامات والجزاءات عن المخالفات البلدية وجدول الغرامات والجزاءات الملحق بها ، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٢١٨) وتاريخ ١٤٢٢/٨/٦ هـ وكذلك ماورد في الفصل الخامس (ضوابط فصل الخدمة الكهربائية وإعادتها وإلغائها) (فصل الخدمة

المملكة العربية السعودية
وزارة الداخلية
(٢٧٢)
إمارة منطقة القصيم
(١٠٤)

الوكالة المساعدة للشئون التنموية
الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة المشاريع والخدمات
إدارة تنسيق ومتابعة الخدمات



الرقم
التاريخ
المشفوعات

رقم سجل الإمارة ٧٠٠٨٧٥١٥٨

الكهربائية بناء على طلب من الجهات الرسمية المختصة) الواردة في دليل تقديم الخدمات الكهربائية ، الصادر بقرار معالي محافظ هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج رقم (٤٦/٤٣٠) تاريخ ١٤٣٠/٧/١ هـ ، وتعديلاته ، وغيرها من العقوبات المنصوص عليها في الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

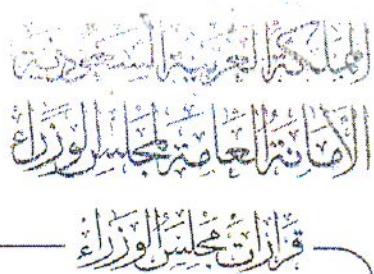
حيث تمت الموافقة الكريمة على القرار.

نرغب بالإطلاع والعمل بموجبه. والسلام عليكم ،

١٤٣٠/٧/١

د. فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز

فيصل بن مشعل
أمير منطقة القصيم
١٤٣٠



قرار رقم : (٥٧٣)
وتاريخ : ١٤٤١/٩/٥ هـ



إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ١٨٤٥٠ وتاريخ ١٤٤٠/٤/٥ هـ، المشتملة على برقية وزارة الشؤون البلدية والقروية رقم ١٤٣٤١ وتاريخ ١٤٤٠/٣/١٧ هـ، في شأن دراسة تقديم وتوسيع خدمات الكهرباء والمياه للمستفيدين دون اشتراط الحصول على شهادة إتمام البناء مع النظر في إمكانية منح صلاحية فصل خدمات المياه والكهرباء عن المباني المخالفة لوزارة الشؤون البلدية والقروية.

وبعد الاطلاع على نظام تطبيق كود البناء السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٣) وتاريخ ١٤٣٨/٤/٢٦ هـ.

وبعد الاطلاع على لائحة الغرامات والجزاءات عن المخالفات البلدية وجدول الغرامات والجزاءات الملحق بها، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢١٨) وتاريخ ١٤٢٢/٨/٦ هـ.

وبعد الاطلاع على دليل تقديم الخدمة الكهربائية، الصادر بقرار معالي محافظ هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج رقم (٤٣٠/٤٦) وتاريخ ١٤٣٠/٧/١ هـ، وتعديلاته.

وبعد الاطلاع على المحضر رقم (١٠٢٢) وتاريخ ١٤٤١/٨/٢ هـ، والمذكورة رقم (٦٩١) وتاريخ ١٤٤١/٩/٣ هـ، المعددين في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد الاطلاع على المحضر المعد في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٤١/٢٩١) وتاريخ ١٤٤١/٩/٣ هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٦٢٤٩) وتاريخ ١٤٤١/٩/٤ هـ.



(٢٠)

الملكية العربية السعودية
الإمارة العامة لمجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء

يقرر ما يلي:

أولاً : تقديم خدمات الكهرباء والمياه إلى المستفيدين -بحسب الإجراءات النظامية- دون اشتراط أي شهادة، على أن يتحقق قبل تقديم خدمات الكهرباء من الالتزام بمتطلبات العزل الحراري إلى حين تطبيق كود البناء السعودي على جميع فئات المباني ، وفقاً لنظام تطبيق كود البناء السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٤٣) وتاريخ ١٤٣٨/٤/٢٦ هـ.

ثانياً : إذا خالف المالك أنظمة البناء فتطبق عليه وزارة الشؤون البلدية والقروية ما ورد في لائحة الغرامات والجزاءات عن المخالفات البلدية وجداول الغرامات والجزاءات الملحق بها ، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢١٨) وتاريخ ١٤٢٢/٨/٦ هـ، وكذلك ما ورد في الفصل الخامس (ضوابط فصل الخدمة الكهربائية وإعادتها والغائها) (فصل الخدمة الكهربائية بناء على طلب من الجهات الرسمية المختصة) الواردة في دليل تقديم الخدمة الكهربائية ، الصادر بقرار معالي محافظ هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج رقم (٤٣٠/٤٦) وتاريخ ١٤٣٠/٧/١ هـ، وتعديلاته، وغيرها من العقوبات المنصوص عليها في الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

رئيس مجلس الوزراء